مصطلح "الهجرة غير الشرعية"
بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية

The Term Illegal Immigration: An examination of the concept and theoretical milestones within academic trends

د. عائشة بن النوي
جامعة الحاج لخضر – باتنة (الجزائر)
Aicha.bennoui@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/24 **تاريخ القبول: 2020/10/17**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في المفاهيم النظرية لمصطلح الهجرة غير الشرعية، ومدى أهميتها في تطوير فهمنا لآلياتها وأشكالها وخصائصها، وسنحاول من خلال ذلك التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية، وإبراز السياقات الفكرية لهذه الظاهرة ضمن أهم التعاريف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة، وفقا لتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعطاء نظرة عامة لجملة النظريات المفسرة لها وتحديد معالمها من أجل الفهم الجيد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحليل تطورها والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت فيها والعلاقة مابين المفاهيم والنظريات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المهاجر، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة السرية.

Abstract:

The study aims to research the theoretical concepts of the term illegal immigration, and its importance in developing our understanding of its mechanisms, forms and characteristics, and through that we will try to address the conceptual rooting of illegal immigration, highlighting the intellectual contexts of this phenomenon within the most important renewable and changing social definitions, according to its political, economic and social

manifestations. Giving an overview of the set of theories explaining it and defining its features in order to better understand the phenomenon of illegal immigration, analyze its development and the economic and social conditions in which it arose, and the relationship between concepts and theories.

Keywords: immigration, immigration, illegal immigration, illegal immigration, clandestine immigration.

مقدمة:

الهجرة مصطلح عرفه الإنسان قديما حيث كان تنقل الأشخاص وممتلكاتهم موجود مع مسايرة التطور التاريخي، منذ عدة قرون بغية الاسترزاق وتلبية الحاجات من خلال الانتقال من منطقة إلى أخرى، وهذا بمراعاة الشروط القانونية والضوابط المحددة للمنطقة التي يتمّ الانتقال إليها، ورغم وجود هذه القوانين إلا أنّ بعض الأفراد يغامرون بالتسلل وخرقها وبظهور أشكال عديدة من الاعتداءات على أمن الدول ما دفعها إلى تدعيم حراسة حدودها التي تعدّ خط الدفاع الأساسي ضدّ محاولة أي اعتداء أو تسلل.

إنّ ظاهرة الهجرة لم تكن تلفت الانتباه أو تثير الجدل أو ردود أفعال إلا بعد تبني نموذج الدولة الحديثة، حيث رسمت الحدود وظهر مفهوم القومية والوطنية، فخضعت الظاهرة لتقنين يخدم مصالح الدول ولا يؤثر على الحياة الطبيعية لمواطنيها (إسماعيل شرقي 2018، ص119) والذي من خلالها أصبحت الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير خاصة في السنوات الأخيرة، ويلاحظ من خلال ذلك تعدد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلة للمهاجرين والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، بالإضافة إلى انعدام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية (مختار عز الدين فكرون، على مفتاح الجد، 2017، ص131).

* **إشكالية الدراسة:** تنبع إشكالية الدراسة من محاولتها الوقوف على مصطلح الهجرة غير الشرعية والتي ترتبط بفكرة الحدود بين الدول وكذا بالأنواع الأخرى للحركات السكانية التي باتت ميزة من مميزات المجتمع الإنساني ككل، ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات والمنظومات القانونية، التي تتبناها الدول مما يجعلها متعلقة بالدراسات القانونية والاجتماعية إذ تتناولها هذه الأخيرة على أنها مشكلة تهدد القوانين والاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما تتعلق بالعلاقات الدولية بما أن آثارها لا تقتصر على دولة واحدة بل تمس دولا عديدة فتجعل منها موضوعا من مواضيع تعاملاتها، وتشمل كذلك علوم أخرى كالاقتصاد، وعلم الاجتماع، والجغرافيا، والعلوم الإنسانية، وأنّ حدة هذه الظاهرة وحداثتها وتزايدها بشكل سريع في زمن العولمة بالموازاة مع نتائجها على الدول تمخضت عنه تسميات مختلفة تمتاز بكثير من التعقيد والتداول مع عدة أنواع أخرى من الحركات السكانية، لذلك وجب الخوض في مفهومها وأهم المعالم المحددة لها ضمن اختلاف الدلالات والمضامين، وعليه فإنّ مشكلة الدراسة يمكن صياغتها وحصرها في التساؤلات التالية: ماهي أبرز المضامين الفكرية والمفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن السياقات المختلفة للعلوم؟ وماهي أهم المفاهيم التي لها صلة في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وماهي أهم النظريات والنماذج المفسرة لها؟

* **أهمية الدراسة:** وتأتي أهمية الدراسة في الاهتمام بالجانب النظري لمصطلح الهجرة غير الشرعية، حيث أنّ هناك شحا في الأبحاث والدراسات النظرية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والتي تعدّ حقلا عابرا لكلّ التخصصات، وبات هذا الحقل على درجة من التعقيد بحيث يعتذر التعمق في دراسته من دون الاهتمام بهذا الجانب النظري الذي يسهم في حال توافره في فهم وتفسير آليات عمل الهجرة غير الشرعية، وتحديد أنماطها وأشكالها وخصائصها ومقرراتها وتأثيراتها ومن ثم رسم السياسة الملائمة لها.

- **مفاهيم ومعالم مصطلح الهجرة غير الشرعية**

1/ توجهات في تعريف الهجرة:

إنّ العلوم الاجتماعية بصفة عامة تعاني من إشكالية توطين الإطار التعريفي للعديد من المفاهيم المستعملة، وكذا توطين المصطلحات الأجنبية وذلك لغياب ترجمات موحدة ودلالات مشتركة لهذه المصطلحات، والهجرة كمصطلح في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة يواجه هذه الإشكالات(نبيل عاشوري، 2019، ص23)، وإنّ مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم معقد ينطوي على العديد من الدلالات المختلفة، وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه ضمن الأطر النظرية المفسرة له(نبيل عاشوري، 2019، ص23)، وباعتبار أنّ الهجرة غير الشرعية جزءٌ من الهجرة بصفة عامة كان لابدّ من الوقوف على تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية.

1.1/ مفهوم الهجرة:

أ/ لغة: كلمة هجرة في اللغة العربية من (الهَجْر) ضدّ الوصل، والاسم (الهجْر) و(المُهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، و(التّهَاجُر) التقاطع (فريد أمعضشو، 2013، ص111).

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة النساء ﴿**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً**﴾(سورة النساء، الآية 100) وقال أيضاً ﴿**قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها**﴾(سورة النساء، الآية 100).

وتعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن (أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010، ص9).

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعة في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح (Migration) الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة

في حين يشير مصطلح (emigration) إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أمّا مصطلح (immigration) فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال(عبد الله عبد الغني غانم، 2020، ص15).

فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال هجر الشيء إذا تركه.

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) (Migrate) هي:

– الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

– الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

– ينتقل أو يجول (To Transfer).

ب/ اصطلاحا: وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في "معجم المصطلحات الجغرافية" مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في "المعجم الديمغرافي" الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة (عطية أنور العدل، 1987، ص241–242).

–أمّا **التعريف الإحصائي للهجرة** فيعتبر أنّ كلّ حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

– وتعرف الهجرة حسب **تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة** بأنها ظاهرة جغرافية يعنى بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة (رزيق لمخادمي عبد القادر، 2012، ص15).

– وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية، ورئيسية تتيح للأفراد، والجماعات تحقيق قدر من التوازن(رزيق لمخادمي عبد القادر، 2012، ص15)، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية، والاجتماعية، والسيكولوجية، والثقافية والسياسية، وغيرها، وباختصار فإنّها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي، والثقافي.

– ففي **علم السكان** تعرف بأنّها" الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً"، وهنا نلاحظ أنّ هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر (علياءشكري وآخرون، 2006، 271).

1. 2/ تعريف المهاجر(Migrant) (عبد الحليم بن مشري، 2018، ص28): هو الشخص الذي يقوم بالهجرة، وتستخدم كلمة المهاجر دلالة على الوافد أو النازح معا، ومصطلح النزوح يعني ترك المكان، ثم الوفود وتعني الهجرة إلى مكان ما، فالمهاجر هو الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلية إلى الإقامة الجديدة بهدف الاستقرار أو العمل.

2/ مدخل مفهوماتي ونظري لمصطلح الهجرة غير الشرعية: بناءً على ما تقدم نستطيع القول بأنّ مصطلح الهجرة غير الشرعية عكس الهجرة الشرعية، فالهجرة غير الشرعية بداية هي مصطلح حديث النشأة بالمقارنة مع مصطلح الهجرة، وهذا الأمر يرجع بشكل أساسي إلى أنّ الدول الاستعمارية القديمة كانت قبلة العمالة الوافدة من دول الجنوب، وقد كان ذلك بتشجيع من الدول الأوروبية ذاتها، إذ كانت في حاجة ملحة في مساندة المجهود التنموي(طارق عبد الحميد الشهاوي، 2009، ص39) الكبير الذي انطلق مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي نتج عنه هجرة كثيفة خلال فترة الخمسينات والستينيات من القرن الماضي غير أن تراجع نسق النمو الأوروبي خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1974 دفع كبريات الدول المستوردة لقوة العمل العربية والإفريقية لغلق الهجرة الشرعية أو ما يسمى بسياسة الهجرة الصفر هذا ما أدى إلى ظهور السرية التي تفاقمت خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين(رؤوف قميني، 2016، ص29).

تعرف **الهجرة غير الشرعية** بأنها خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية قاصدا دخول دولة أخرى دون الحصول على موافقتها أو بالحصول على موافقتها لفترة ما أو لغرض ما واستمرار بقائه على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة عقب انتهاء فترة السماح أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة (المستقبلة) من منفذ غير شرعي حاملا مستندات غير حقيقية للدخول إلى المنطقة المهاجر إليها مخالفا بذلك لوائحها ونظمها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دوليا(فايزة ختو، 2011، ص35) فهي تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكلّ هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة(عبد الحليم بن مشري، 2018، ص98) كما هو متعارف عليه دوليا.

وعليه فإنّ التعاريف المتداول عليها في تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية والتي تشير إلا أنّ المصطلح قد أطلق عليه العديد من التسميات: كالهجرة غير الشرعية، وغير المشروعة، وغير القانونية والسرية، حسب المؤتمر الدولي لسكان والتنمية المنعقد سنة 1994 فقد استعمل مصطلح "**الأشخاص بدون وثائق**"(عزت حمد الشيشي، 2010، ص140) نظرا لأنّ مصطلحي المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحمل في طياته طابع التجريم، في حين نجد أنّ الملتقى المنعقد في سنة 1999 ببانكوك للهجرة يرى توظيف "الهجرة غير القانونية" لأنّ هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين.

وتعرف **المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية:** "بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي

الذين لا يحصلون على الموافقة لكنهم يبقون في البلاد (Rapport de Commission monde de Migration Internationales, 2005,p35)، كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر2005: مصطلح الهجرة السرية والذي يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير بلدانهم خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة، وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر والتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم (فريجة لدمية، 2010، ص51).

1.2/ تمييز الهجرة غير الشرعية بما يشابهها من المصطلحات:

جاء في أحد تقارير المنظمة الدولية للعمل أنّ " الهجرة السرية أو غير الشرعية" هي تلك التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين والأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة، والأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة، أو الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد، والملاحظ أنّ التصنيف قد اعتمد من طرف الكثير من الباحثين وهو ما يتفق مع التحديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين (عبد الحليم بن مشري، 2018، ص101) والذي قدمه "تابينوس"(Tapinos) حيث قدّم هذا الأخير أربعة حالات تمكننا من إطلاق صفة المهاجر غير الشرعي وهي:

- دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة قانونية، عمل قانوني.
- دخول غير قانوني، إقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.

وبالنظر إلى هذا التعدد في الأشكال التي يقدمها الكثير من الباحثين لمفهوم الهجرة غير الشرعية، على أن هناك مفاهيم مشابهة وليست متطابقة معها بالضرورة.

ففي الحالة التي يكون فيها الدخول والإقامة قانونيان: غير أنّ العمل غير قانوني تكون أمام مفهوم "**العمالة غير المشروعة**" والمثال على هذه الحالة هو قيام الأجانب بأعمال في دولة ما دون ترخيص من هذه الدولة، أو أنهم يقومون بأعمال غير تلك المنصوص عليها في عقود العمل.

أمّا بالنسبة للحالة الثانية أو التي يكون فيها الدخول قانوني أمّا الإقامة غير قانونية فتكون بصدد مفهوم جديد مغاير للسابق هو "الإقامة غير المشروعة" والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها كما هو الحال بالنسبة للطلاب والسياح والرياضيين في المنافسات الرياضية الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة خلالها، وكذا متخلفي الحج والعمرة، كما نضيف إلى ما سبق أن هناك من المهاجرين غير الشرعيين من يعمد إلى تقديم نفسه في الدولة المضيفة، على أنّه لاجئ من أجل التسهيل دخوله إلى هاته الدولة بحثا عن فرص العمل، مما قد يجعل كلا من مفهوم الهجرة واللجوء متقاربين حيث أنّ اللاجئ في حقيقيته يعرف بأنّه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه(جمال بونوة دوبي، 2016، ص269).

2.2/ علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم العالمية المعاصرة

1.2.2/ علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني

أ– علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان: أصبح مفهوم حقوق الإنسان له ارتباط وطيد في كلّ المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما أدى بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي وجلّ الحكومات التي لها اهتمام بالغ بموضوع الحماية الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحرية، التعليم والصحة وغيرها من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان باعتباره المحور الأساس للتنمية الإنسانية(جمال دوبي بونوة، 2016، ص270). وتعتبر الحماية الدولية للحقوق المهاجرين غير

الشرعيين قاعدة مكملة لمفهوم حقوق الإنسان لأن المهاجر غير الشرعي هو إنسان وحماية حقوق الإنسان تقوم على الذات الإنسانية، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10% و15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ حسب الإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وقد قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في الاتحاد الأوروبي حوالي 1.5 مليون شخص، وتقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول العالم المتقدم خلال العشر السنوات الأخيرة حوالي 155 مليون شخص، ولكن لايزال موضوع حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين بعيد المنال وتحقيق الأهداف لأنّ الدول أصبحت تنتهك حقوق المهاجرين غير الشرعيين وتنظر إليهم وتعاملهم على أنهم مجرمون والدليل على ذلك القبض عليهم والسجن التعسفي والتعذيب، وممارسة أساليب منافية لحقوق الإنسان أثناء عمليات الاستجواب وفرض ترسانة من القوانين والإجراءات الردعية عليهم من أجل الحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب– علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني: جاء في أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الذي قدم مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية وقد طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات(حمزة قدي 2011، ص92) تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني وقد تمثلت هذه المبررات فيمايلي:

- ❖ إنّ تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي فهو مهم للأفراد في كلّ مكان، وفي الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء وذلك في ظلّ ما يواجهه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ❖ وجود تداخل وتشابك بين مفهوم الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحدّ منها.

- ❖ إنّ مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد وهو يعتبر الإطار والداعمة الأساسية لأمن الفرد وحريته فكلما انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدت معاناة المهاجرين غير الشرعيين اختل مفهوم الأمن الإنساني ومصداقيته في العلاقات الدولية.

2.2.2/ المفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

أ– الحرقة: تشتهر الهجرة غير الشرعية في أوساط المجتمع الجزائري بمصطلح "الحرقة" والحراقة هم الذين يهاجرون سرا، وتعبير الحراقة يعني أولئك الذين يحرقون ماضيهم ويتسللون في ظلام الليل باتجاه حلم لا يعرفون حقيقته، ويتجمع الحراقة في أماكن قريبة من البحر بانتظار إشارة من أصحاب القوارب الذين بدورهم ينتظرون سكون وهدوء البحر لينطلقوا بقواربهم خاصة في الليالي، وإن تمّ القبض عليهم من طرف شرطة الحدود للدولة المهاجر إليها يعاودون الكرة مرة أخرى حتى ينجحوا(إسماعيل شرقي، 2018، ص124).

ب– النزوح: هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر لذلك لتفادي أثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية ولكنه لم يعبر حدودا دولية معترف بها والنزوح هو انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة...إلخ (خديجة بتقة، 2014 ص40) فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن، فهو يختلف عن الهجرة التي تتم قسرا بل رغبة واختيارا من الفرد أو الجماعة، كما أنّه يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم. أمّا الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات، إنّ الهجرة التي تتم عبر مراحل يسهل امتصاصها واستيعابها في الدولة المستقبلة، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة.

ج– اللجوء: هو الاضطرار إلى هجرة المواطن بسبب تغيير نظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب، هربا من الإرهاب أو الاضطهاد أو أسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بها بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء، كما أنّ تعريف اللاجئ يختلف باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت به إلى اللجوء، حيث تعددت تعاريف اللاجئ في المواثيق والأعراف الدولية فهو يشير إلى أنّ كلّ شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى دولته (عبد القادر رزيق لمخادمي، 2012، ص37).

3.2/ محددات الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية لها العديد من المحددات التي تساعد على فهم وتحديد طبيعتها، وتتلخص هذه المحددات في خصائص الهجرة غير الشرعية وأنواعها وأشكالها:

1.3.2/ خصائص الهجرة غير الشرعية: يمكن تصنيف الهجرة إلى عدة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما قد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها وسنتعرض إلى شرح ذلك بالتفصيل كما يأتي:

* الهجرة بحسب إرادة الفرد قد تكون هجرة اختيارية، وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية أي بحسب رغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع فيه فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في وطنه الأصلي(فاضل عبد الزهرة الغراوي، 2013، ص50).

* كما قد تكون الهجرة بحسب إرادة الفرد هجرة قسرية أو إجبارية حيث تعرف **الهجرة القسرية** بأنّها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى (رؤوف منصوري، 2014، ص24) والحالات التي تتم فيها عمليات التهجير القسري تشمل إبعاد الأفراد والجماعات باستخدام شتى وسائل القمع والعنف والترويع والإرهاب حتى يفرون من أوطانهم وهذا ما حدث للاجئين الفلسطينيين عندما قمعت القوات الصهيونية التي احتلت الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها.

* كما يمكن تصنيف الهجرة على أساس استمراريتها وديمومتها إلى **هجرة دائمة:** كأن يهاجر الأفراد والجماعات إلى الدول الجديدة دون التفكير في العودة إلى أوطانهم الأصلية، وهذا النوع هو الأكثر خطورة لأنّه يقطع الجذور بأصوله وبالتالي يقطع خطّ الرجعة.

* هناك **الهجرة المؤقتة** وهي عكس الأولى حيث نجد في هذه الحالة أنّ الأفراد والجماعات يهاجرون إلى الدولة الجديدة بصورة مؤقتة وتكون إقامتهم في البلد المهاجر إليه بهدف تحسين الأوضاع المعيشية أو لأسباب سياسية ولكن هذا النوع يعود في نهاية المطاف إلى وطنه.

ب– **أنواع الهجرة غير الشرعية:** هناك نوعان أساسيين للهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية المباشرة والهجرة غير الشرعية غير المباشرة، سنحاول في هذا المطلب شرحهما بإيجاز.

* **الهجرة غير الشرعية المباشرة:** نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما: الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون السريون بالدولة العبور فيمكن أن نذكر مجموعة من الحالات التي يستعملها هؤلاء المهاجرين للوصول إلى دولة المقصد(أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010، ص11).

– قد يستعمل المهاجرون غير الشرعيون الحدود البرية ويدخلون البلد المقصد بطريقة غير قانونية سواء عن طريق استعمال الوثائق المزورة والدخول من المعابر القانونية على الحدود أو عن طريق التسلل عبر كامل الحدود مستعملين بذلك كافة الوسائل المتاحة لذلك.

– قد يستعين المهاجرون غير الشرعيون بجماعات تهريب المهاجرين سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو.

* **الهجرة غير الشرعية غير المباشرة:** يقصد بها مجموعة المهاجرين السريين التي تنطلق من البلد المنشأ، وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية، مستعملين لذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذاً هي عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور؛ أي دخول غير قانوني بهدف دخول آخر غير شرعي إلى الدولة المقصد. تتميز الهجرة غير المباشرة أو العابرة بما يلي:

– هي عبارة عن دخول أو اختراق غير شرعي لحدود بلد، والعبور انطلاقاً من البلد المنشأ بهدف التخطيط والبحث عن سبل الدخول غير القانوني أو إقامة غير شرعية في بلد المقصد أي أن تتم هذه الهجرة السرية بين أكثر من ثلاث بلدان(أحمد عبد العزيز الأصقر، 2010 ص11).

– تتم بشكل فردي أو جماعي إماًّ إرادياً أو قصراً ضمن شبكات التهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتي توفر أطول مدة ممكنة من الإقامة غير القانونية في الدولة العبور أو الدولة المقصد.

2.3.2/ أشكال الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه، سوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال في النقاط التالية:

* **المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني:** حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الأمر من المعابر الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وهناك الدخول غير القانوني الذي يتمّ عبر كلّ الحدود البرية والبحرية إذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة، مثل التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية، إذ يعرف التسلل على أنّه: "الدخول المستتر إلى حدود الدولة كما هو عليه الحال في الهجرة السرية والتي تدل على الدخول إلى أراضي الدولة خفية وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية والاستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، كذلك هناك الدخول غير القانوني باستعمال القوارب: تنتشر هذه الطريقة في أغلب الدول التي تطل على البحر، يدفع من خلالها المهاجرون السريون تكاليف الرحلة بأموال باهظة مع العلم بأنّ هذه الطريقة ليست مضمونة فقد يهلكون في المياه أو قد يقعون في أيدي خفر السواحل التي تعيدهم إلى بلداهم الأصلية (إيناس البهجي محمد، 2013، ص21).

* **المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة:** يدخل هؤلاء المهاجرون إلى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في عدة أساليب نذكر أهمها:

– الدخول إلى الدولة المقصد بطريقة شرعية بحجة زيارة الأقارب لمدة محددة زمنياً في الوثائق القانونية وعند انتهاء هذه المدة لا يغادرون البلد ويبقون فيه.

– الدخول إلى الدولة المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي المدة المقررة لا يقدم هؤلاء على تجديد رخص الإقامة ويبقون في الدولة بصفة غير مشروعة، أو هي إقامة غير مشروعة بعد انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها إذن فالهجرة غير الشرعية يمكن أن تنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يدخلون بصفة قانونية ولكن لا يجددون بطاقات إقامتهم وبالتالي يصبحون مهاجرين غير شرعيين.

* **المهاجرون الذين ينتهكون نظام اللجوء:** إنّ تعبير اللاجئ ينطبق على كلّ شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ وعنده خوف من التعرض للاضطهاد (إسماعيل شرقي، 2018، ص133) بسبب العنصرية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

- **النظريات والنماذج المفسرة لمصطلح الهجرة غير الشرعية:**

1/ نظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية: تعددت النظريات المفسرة للهجرة بصفة عامة والتي يمكن منها استخلاص تفسيرات للهجرة غير الشرعية، وسوف نتطرق إلى أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة.

1.1/ النظرية المفسرة للهجرة الدولية: ربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر عام 1764 عن أسباب الهجرة الدولية، وكان يركز فيها على عوامل الطرد حيث كانت السويد في ذلك الوقت بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة، وتدهور نظام التأمين الإجتماعي، وبعد أقل من قرن قام عدد من الباحثين مثل ريفانشتين بطرح نظريات حول الهجرة الدولية، وحدد العوامل السياسية

للهجرة الدولية في عاملين هما: الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين ومنها نظرية عوامل الطرد البسيطة مثل الفقر واضطهاد والعزلة الاجتماعية وعوامل الطرد الصعبة والمجاعات والحرب والكوارث البيئية، ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع وأثره على الغذاء والمواد الأخرى والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلدان الفقيرة، والتي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات الغذاء، ويمثل السبب البنائي الآخر الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها وكذلك غياب العدالة الاقتصادية مما يخلق تدفقا لتيارات الهجرة هربا من الحروب(نجيب سويعدي، 2012، ص29).

2.1/ النظرية الاقتصادية: يرى أنصار التفسير الاقتصادي أنّ العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساس لمصطلح أو ظاهرة الهجرة، بحيث ينطلقون في تفسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

- إنّ حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطاردة؛ نجد أنّ الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أماً فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف وهي التي تجذب المهاجر إليها (نجيب سويعدي، 2012، ص29).
- إنّ سلوك المهاجر يساير دائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أنّ المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة (نجيب سويعدي، 2012، ص30).

كما نجد أيضا أنّ العديد من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اعتبار العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة، وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يرتكز على العديد من العناصر، أهمها:

- اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة هي خدمة للطبقة الرأسمالية الحاكمة، ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة(إبراهيم زروقي، 2009، ص14).

- أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية، وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات، كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة، وذلك لأنّ اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:

– إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.

– اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم، خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.

– تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط أي أنّ دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

3.1/ النظرية الاجتماعية: يرى التفسير الاجتماعي لمصطلح الهجرة غير الشرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

– ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانياً في صورة أنّ المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى اقتصاديا.

– اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف

التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاقات، يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التفسيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير ولا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أنّ المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، وأنّ الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة والمهاجر(Giorgio di Pietro,2009) وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها...إلخ . وعموماً فإنّ التفسير الاجتماعي يقدّم عوامل اجتماعية للهجرة ومنه فثمة نظريات يمكن التركيز عليها:

أ- **النظرية الثقافية:** يرى أنصار هذا المدخل أنّ الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه، والثابت عموماً هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، والعوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات للهجرة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية.

ب- **نظرية التنظيم الاجتماعي:** يقدم (Mongalam) نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها: إنّ كل مجتمع أنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل من أنساقه الثلاث، ويعني أن النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي الوقت نفسه تعطي لأعضائه طرقاً ليتخلصوا من حرمانهم، وأنّ الهجرة تؤثر بالنظام الاجتماعي لكلّ من منطقتي الجذب والطرد، وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية، ونسق الهجرة يشتمل على عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب)، وهذه العناصر تكون كلا متساناً ديناميكيا.

2/ النماذج المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي عدة نماذج يمكن ذكر البعض منها وهي كالتالي:

1.2/ نموذج تحرير التجارة (Trade Liberalization Model): دأبت الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة على الانتفاع من فوائد العولمة من خلال تبني معايير لتحرير التجارة ولكن التوسع الكبير في الأسواق المحلية ربما يؤدي إلى بطالة أعداد غفيرة من العمال الزراعيين والعمال غير المهرة والذين قد يبحثون عن فرص عمل وفرص أفضل للحياة الكريمة عن طريق الهجرة غير الشرعية، وهذا ما يفسر لجوء الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال إلى توقيع معاهدة التجارة الحرة مع دول أمريكا الشمالية، لتحسين أوضاع المزارعين في المكسيك غير القادرين على المنافسة مع الإنتاجية العالية للنشاط الزراعي المدعوم في أمريكا وخاصة إنتاج الذرة، ومعاهدة نافتا ربما أدت بصورة غير متوقعة إلى تحسين متطلبات التعليم للأعمال الصناعية في المكسيك مما انعكس على الصادرات المكسيكية التي تتطلب مهارات وتعليم لا يملكها العمال غير المهرة في السابق (Hanson, Gordon H,2007).

2.2/ نموذج الطلب البنيوي في الدول المتقدمة Structural Demand In Developed States Model: يرى "دوجلاس مسي" (Douglas Massey, 2003) أنّ سوق العمل في الدول المتقدمة يخلق مطلبا بنيويا للعمال المهاجرين غير المهرة لملء الوظائف غير المرغوبة التي لا يقبل عليها العمال الأصليون في الدولة المستهدفة للهجرة غير الشرعية بغض النظر عن حجم الأجور. كما يرى دوجلاس أنّ اقتصاد ما بعد الصناعة وسع الفجوة في الدخول في وظائف تتطلب مستويات عالية من التعليم (رأس المال الاجتماعي) التي يتأهل إليها عادة العمال الأصليون والمهاجرون الشرعيون وبين الوظائف الدنيا غير المرغوبة ولا تتطلب تعليما وتتضمن هذه الوظائف الدنيا حصاد المحاصيل الزراعية والبناء والتشييد وتنظيف المساكن وأعمال الخدمة في الفنادق والمطاعم، حيث تستقطب هذه الوظائف العديد من المهاجرين غير الشرعيين. وتشير البحوث إلى أنّ استفادة هذه القطاعات من توظيف المهاجرين غير الشرعيين تنمو كلما لجأت قطاعات أخرى إلى هذا الخيار، وفي الدول المتقدمة وتحديدا

الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هناك 12% من قوة العمل يقلّ تعليمها عن الثانوية العامة، بينما المهاجرون غير الشرعيين لديهم مستويات تعليمية أقل، كما تبين أن 70% من العمال غير الشرعيين في أمريكا من المكسيكيين يقل تعليمهم عن الثانوية العامة(Valenzuela, Jr., Abel,2006)، وحتى رواتب الوظائف الدنيا في الدولة المستهدفة تزيد بكثير عن الرواتب في البلد الأصلي للعمال غير الشرعيين، وبينما الكثيرون من العمال غير الشرعيين يتوقعون العمل بصورة مؤقتة في البلد المهاجر إليه، فإنّ ضعف فرص الترقية يراها الكثيرون ليست مشكلة بالنسبة إليهم، فمثلا تبين أنّ 79% من العمال المكسيكيين يرغبون بشكل اختياري بالعمل المؤقت الذي يجعلهم يعملون بشكل قانوني لعدد من السنوات حتى لو تطلب منهم ذلك المغادرة بعد ذلك، إذا نظرية الطلب البنيوية ترى أنّ الرغبة في العمل بالوظائف غير المرغوبة هو ما يجعل المهاجرين غير الشرعيين يحصلون على وظائف، كما ترى هذه النظرية أنّ حالات مثل هذه تظهر عدم وجود تنافس مباشر بين العمال غير الشرعيين والعمال الأصليين، وهذا ما يدحض مقولة أنّ العمال غير الشرعيين يقبلون برواتب زهيدة ويسرقون فرص العمل من العمال الأصليين في البلد المستهدف بالهجرة (Fleming, Lucy, 2006).

3.2/ نموذج الانفجار السكاني (Overpopulation Model**)**: يؤدي النمو السكاني الذي يفوق القدرة على التحمل في منطقة ما أو في بيئة ما إلى الانفجار السكاني وقد نما سكان العالم من 1.6 مليار إنسان في 1990م إلى 7 مليار إنسان في الوقت الراهن (Peter Ford, 2012) وهناك من يرى أنّ الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يوقف السكان من طرح نتائج انفجارها السكاني، وأن يصدّر ذلك الانفجار السكاني إلى مكان آخر أو إلى دولة أخرى، والمؤشرات توحي بأنّ سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا وأنّ أغلب هذا النمو يحدث في المناطق الأقل نموا مما يزيد من فرص الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة.

4.2/ نموذج الحروب وطلب اللجوء (Wars and Asylum Model):

قد تكون - الحروب الأهلية والقمع والاضطهاد في البلد الأصلي سببا للهجرة غير الشرعية، وتتضمن عوامل الطرد غير الاقتصادية الاضطهاد الديني أو العرقي وغيرهما والإيذاء المستمر والبلطجة والاضطهاد والإبادة الجماعية والمخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب الأهلية، لذلك تضطر بعض الدول إلى تحويل حالة المهاجرين غير الشرعيين إلى حالة طالبي اللجوء وخاصة الهاربون من ويلات الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية.

5.2/ نموذج الحرمان من حق المواطنة (Deprivation of Citizenship Model):

يرى هذا النموذج أنّ الأقليات في بعض الدول تضطر إلى الهجرة غير الشرعية هروبا من جحيم سوء المعاملة والقتل والتعذيب والتشريد وهدم المنازل، ومن أبرز هذه الأقليات التي تم حرمانها من حق المواطنة جماعة الروهنجيا المسلمين في ماينمار، حيث تعرض أكثر من 750.000 إنسان من أفراد هذه الجماعة إلى أبشع صنوف التعذيب والقتل والتشريد منذ عام 1982 وتم حرمانهم من الجنسية والحق في المواطنة في انتهاك صريح لحقوق الإنسان.

خاتمة:

بناءً على ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية عرفت تنوعا واختلافا في التعريفات والمفاهيم والأطر النظرية المفسرة لها، وبالنظر إلى تعدد المصطلحات في تعريف الهجرة التي هي موضوع الدراسة، فإنّ استعمال عبارة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير القانونية يقتصر على الانتقال وعبور الحدود بشكل غير قانوني وعلى اعتبار أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في دول كثيرة، والتي لها ارتباط مباشر بمفاهيم عالمية أبرزها مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، بالإضافة إلى أنّ لها أشكالا مختلفة وخصائص متنوعة فضلا عن علاقتها وارتباطها بالتهديدات الأمنية مما جعلها موضوعا هاما في الدراسات الأكاديمية، لذا فإن الاستفادة من المفاهيم النظرية الحالية أصبح ضرورة علمية يجب العمل على تطويرها وتكييفها من أجل المساهمة الفاعلة في وضع مفاهيم ونظريات جديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تتماشى مع التحولات البنيوية والمهنية والثقافية الحاصلة فيها محليا وإقليميا، وعالميا مما يسهل مسألتي الفهم والتفسير.

قائمة المراجع:

*** المراجع باللغة العربية**

1- الأصقر أحمد عبد العزيز (2010)، الهجرة غير مشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة مكافحة الهجرة غير مشروعة، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

2- العدل عطية أنور (1987)، السكان والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3- الشهاوي طارق عبد الحميد (2009)، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر.

4- الشيشي عزت حمد (2010)، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم، الرياض، السعودية.

5- الغراوي فاضل عبد الزهرة (2013)، المهجرون والقانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

6- البهجي محمد إيناس (2013)، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

7- أمعضشو فريد (2013)، "الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة"، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد03، المغرب.

8- بن مشري عبد الحليم (2018)، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

9- بونوة دوبي جمال(2016)، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأساليب" مجلة تاريخ العلوم، العدد05، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

10- بتقة خديجة (2014)، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.

11- ختو فايزة (2011)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

12- رزيق لمخادمي عبد القادر (2012)، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13- زروقي إبراهيم(2009)، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجية المواجهة «المجتمع الجزائري أنموذجا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اجتماعية تخصص أنثروبولوجيا الجريمة، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

14- سويعدي نجيب(2012)، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.

15- شرقي إسماعيل(2018)، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية (دراسة تحليلية لموقعي فرنس 24 والعربية نت)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، تخصص إعلام آلي واتصال وعلاقات عامة، قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر.

16- شكري علياء وآخرون(2006)، دراسات علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفيست، مصر

17- عاشوري نبيل(2019)، حوكمة الهجرة في المنطقة المتوسط(مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والإتجاه الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية ودراسات متوسطية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر.

18- غانم عبدالله الغني (2002)، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

19- فكرون مختار عز الدين، الجد على مفتاح(2017)، "واقع الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد6، العدد01، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

20- قميني رؤوف(2016)، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دون طبعة، دار الهومة، الجزائر.

21- قدي حمزة(2011)، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر.

22- لدمية فريجة(2010)، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الجزائر.

23- منصوري رؤوف(2014)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

24- Fleming, Lucy(2006), "Gambia – new front in migrant trade", BBC News Viewed on site news.bbc.co.uk/2/hi/africa/5383080.stm (27/04/2019) 14 :45

25- Giorgio di Pietro(2009),Trade, Legal, and Illegal Immigration, University of Westminster, Viewed on site https://en.wikiyy.com/wiki/Illegal_immigration(30/04/2019)11:47

26- Hanson, Gordon H(2007), "The Economic Logic of Illegal Immigration. Report to the Council on Foreign Relations", Counècil on Foreign Relations (CSR No. 26) Viewed on site https://en.wikipedia.org/wiki/Illegal_immigration (10/05/2019) 17 :08

27- Peter Ford(2012),"Why deadly race riots could rattle Myanmar's fledgling reforms". The Christian Science Monitor, Viewed on site https://www.csmonitor.com/.../2012/.../Why-deadly-race-riots-coul (12/05/2019)18 :45

28- Valenzuela, Jr., Abel (2006), Theodore, Nik; Meléndez, Edwin; Gonzalez, Ana Luz, "On the Corner: Day Labor in the US", UCLA Center for the Study of UrbanPovert.